

تسمى ونفقة المسمى في الحي فيجوز عن نفقته في بيت المال  
تسمى على من هي في ثوبه وفيما قاله في السخى الثاني ينظر  
في اربعة كتابه المسمى او تخلصه للزوجه وورود المس  
من به كذب الارض وكونه اضاف اليه من العلف ما يقربها  
على الصاع كحبه دخلت امره النار في مرة حبسها الارض  
انها تأكل من خشيا الارض نفقها الحيا وكسرها اي نفقها  
وهو لها الاول المتبع والري ووث غابها وحزج بالجرة  
تسمى فان امتنع من ذلك وله ما كان الحكم المسمى بالزوجه  
كانت ما كولة اذ لا كرا لها فان امتنع من ذلك طلب  
طأ نهر ان عامر في الربيع ياتي لفساد ان لم يكن ما يباع الاربعة  
له ان يديه فان نهر ذلك فعلى سبب انك كفا بيتها فان نهر  
في الربيع ويأتي فيه سامر وولواته دابة لا تملك كغالب  
مفك من نهر له الاستماع بها قال الاذري اوسلها فشرعوا  
في احوالها وكل ولم يجد الا نفقة احوالها بقدر يبعها  
من كل مديح الماتول او يسوي سبها فيه احوال ان لا ين عبد  
كان الماتول سبها وي الما وغيره لسيماوي درها عقبه ينظر  
في عقبه السبها وعقبه الحنفية من اجتمعا بالبدل ان نقيتها ولم  
تصنعها الما والدول الى البيوع ويجوز تكليفها على السوا  
وواجب عليه وحكمه حله لمن مضاف نصير لولا لانه عذارة كولد الامه  
لكن قوله العلف فلا يملك الاما لا ينصر بها والواجب في الولد  
في ويغني به ما يفيقه حتى لا يموت قال في الاصل وقد يوقف  
ما قال الاذري وهذا التوقف هو الصواب الموافق لخلاف الساق  
في حرم ترك حله ان كان نحرها لا يفكره للاصاغة المالك قال الاذري  
في والاضرار بالاربعه والاحكام مافيه لانه العرفه انما ينصرف  
في لا يستغنى الحاله في الحليه بل يدع في الشرع سبها وان ينصرف  
بوزنها ولا امر به في خبر رواه الامام جده باسناد صحيح قال الاذري  
ذا لم تاحسن طول الاظفار وكان يوذها الا يجوز حله ما لم ينصرف  
نحوه جز الصوف من اصل الظهر وكوه وكذا حلقه ما فيها من  
في قاله الحربي ونص الساق في حركه على الدرجه ويجوز ان  
هذه الحركه قاله الزركندي في علمه اي مالك حله ان ينصرف للحاله  
في الكواره في حرجها ان لم ينفقها غيره والاعراب منه ذلك قال  
في علمه في حرجه ويعلقها بياه الكواره في كل منقأ وعلمه اي  
انما تخميه ورفق النبي للورد القرو اما تخميه اي الدرود لا كسه

لمعي مدة الرضاع ولها الزيادة في الارضاع على الحولين اذ لم ينصرف به  
مطرحه الربيع المعلق على ما تخميه تسمى وهو صريح في خروج معلوم عليه بود  
يوم او اسبوع مثلا ما يكسبه حازه خبر الصاعين انه على ارضه عليه وسئل ان  
ابا طيبة صاعين او صاعين من زواجره ان يحتوا عنه من خراجها  
فليس لاحد احوال الاخر عليها لانها عطفها وصلة فاعلمت فيها الزواجر  
لكنها اذا اذخره على ما لا يجتمه كسبه ولا يجوز وهي غير لازمه  
فيما اذا وزي وزاد كسبه باحة الزاير نوسبا في النفقة عليه وموت  
حين تنقضت من كسبه او من مال سيرة فان كلفه ما لا يطيقه وفيه  
يطيق بان صر على خراج اكثر مما يملكه بحاله والزمه اذ لم ينفق  
في غير نفق يوم مثلا زياده يوما في عمارة الاصل ويجوز النقص في  
الاياتر بالزيادة في بعضها فيصحب الاصل في السيرة وانه اي كفا  
عمارة على الروام لا يطيقه على الزواجر خبر من السابق فلا يجوز ان يطيق  
على الروام يغير عليه يوما ويومين في نحر عنه فكل ان يجوز له ان يعلقه الاعان  
الساقية في بعض الاوقات وبه صرح الرازي وغيره على انه لا يعلقه بيوم  
كلامه الروضة واصطفا وان زعمه جماعة وينبغي السيد في تكليفه رفقته  
ما يطيقه العادة في اراحته في وقت البيوت والاسماع في ذلك طرفه  
المعيار ويزعمه من العلف اما القليل ان يستعمله لغيره او الاستماع في ذلك طرفه  
لغيره وان امتداد واي السادة الحنفية من الارفاق في طرفه السبيل  
لظوله ان نفقت عادتهم وتبني العبدون المجدد وترك الكسب في الخدعة وبيع  
مال سيرة في نفقته اي يسبغ عليه الحاكم اذا امتنع من الانفاق عليه او غاب  
او جرحه عليه بعد استدانته تسمى عليه صاع لما في بيعه واجاره بشيا فتنسب  
من اطمئنته وان لم يكن بيع بعضه والواجب ما في بيعه واجاره فما في نفقته  
القريب وذكر الاجار من زيادته وما ذكر في البيوع قال الاذري رحمه الله اذا ابيتمس ببعه  
سبها فتنسب مقدار الحاجة كالعقد فان لم يمس ذلك فما في الحيوان والمناصت  
سبها اي بلا استدانته وهذا ما حرم من كلامه فان عدم ماله (مربحه اي الربيعه  
او اجاره عليه الوجه السابق او غنقه دفع المصنف فان امتنع من ذلك باعها كالحاكم  
البيع ذكره صاحب السنة وغيره فان كسبه بان لم يوجد سنة ليعتمده او  
ليمتناجره مضمونه على بيته لعله فان نقره على الساقية لانه من محارم كسبه  
قال من الرقعة وتزعمه كفاية الربيع لما كذا في الكفاية عليه وهو المعنى بانته من  
محارم المسلمين لا للربيع قال الاذري وطأ كلامهم ان يبيع عليه من بيت المال  
او المسلم من محارم وهو طاهر ان كان السيد فقيرا او محتاجا الى خدمته الضرورية واللا  
ميتنهي ان يكون ذلك حرضا عليه انما يحكم الحين عن نفقته ام الولد لا تقدر فيسبها باب

نفقة